تشرين الثاني 2023

ورقة حقائق

القبضة الحديديّة: الإجراءات العقابية المُشددة في القدس خلال الحرب على غزّة

في أعقاب التصعيد غير المسبوق الذي حدث يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلية الحرب على قطاع غزة، كما أعلنت حالة الطوارئ في كافة المناطق. مما أدى إلى اتخاذ إجراءات جديدة في مدينة القدس من قِبل سلطات الاحتلال، كالدفع بِالمئات من عناصر وجنود القوات العسكرية الإسرائيلية لفرض حصار على البلدة القديمة في القدس والأحياء الفلسطينية الأخرى في المدينة. ستتناول ورقة الحقائق هذه البيئة القهرية المتصاعدة التي يُواجهها الفلسطينيون المقدسيون من خلال العدوان المستمر. من الجدير ذِكره بأن الورقة هذه تتناول آثار التصعيد الإسرائيلي بعد مرور شهر على بدايته[1]

[1] من المتوقع أن ترتفع الإحصائيات المذكورة في ورقة الحقائق هذه خلال المستقبل القريب.

قتل، اعتقالات، وعُنف

منذ بداية الحرب على غزة قتلت قوات الاحتلال في القدس 16 فلسطينيا مقدسيا[2]. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتقال أكثر من 605 فلسطينيين لأسباب مختلفة، منها ما يتعلّق في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تتهمهم بالتحريض.

كما تم توثيق أن من بين الـ 605 فلسطينيين، 83 طفلاً دون 16 عاماً، و36 فتاة قد تمّ توقيفهم. تأتي هذه الحملة على الفلسطينيين المقدسيين في إطار سياسة **القبضة الحديدية**، وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات "الأمنية" الإسرائيلية التي تهدف إلى كبح أي شكل من أشكال التحدي ضد العنف الإسرائيلي، مما يخلق حالة من التوتر المنهجي والخوف والذعر بين الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، فقد تم تحويل العشرات من الطلبة الفلسطينيين إلى لجان تحقيق واستماع في كليات وجامعات إسرائيلية، وذلك على خلفيّة منشورات ورسائل نصية على منصات التواصل الاجتماعي. إضافة إلى فصل عشرات من العُمّال والموظفين المقدسيين من أماكن عملهم في القدس الغربية والداخل الفلسطيني لِنفس الأسباب أعلاه.

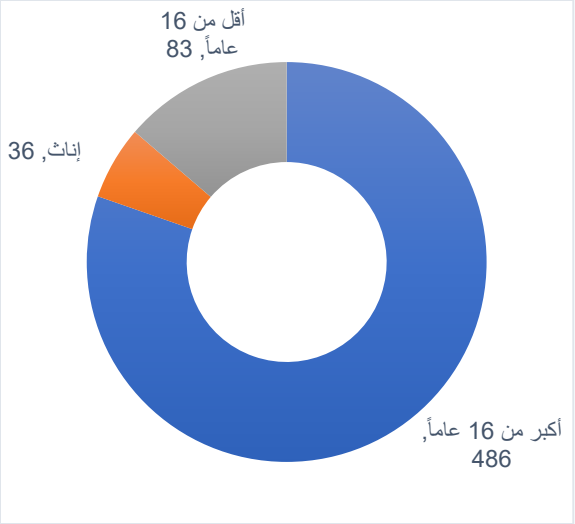

البلدة القديمة: إغلاقات مُستمرة

تخضع الأبواب المؤدية إلى البلدة القديمة في القدس لمُراقبة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع مُعظم أوقات السنة. لكنه، وبُعيد الحرب مباشرة، لوحظت ممارسات استفزازية مُهينة تقوم بها قوّات الاحتلال عند هذه الأبواب، حيث يُطلب من كل شاب فلسطيني أن يرفع قميصه لِفوق بطنه، ومن ثمّ يُجبر الشاب على المشي رافعاً يديّه إلى الأعلى. ومن ثمّ يقوم الجنود بدفعه إلى الجدران ويبدأون بتفتيش كل جزء من أجسادهم،

[2] بما في ذلك مناطق القدس الواقعة خلف الجدار (مثل العيزرية وأبو ديس وقلنديا).

كما يجبرونهم على التفتيش بعد ركل جوانب أقدامهم.

من الجدير ذِكره أنّ المقدسيين قد ألفوا هذا النوع من المشاهد، حتى بات طبيعياً حيث من الشائع رؤيته حول البلدة القديمة حتى قبل التصعيد، لكن غير المُعتاد في هذه الإجراءات أنّها أصبحت تطال غالبية الشبان الذين يريدون الوصول إلى منازلهم في البلدة القديمة، **فالجميع يتعرّض لهذه الإجراءات: تفتيش جسدي مهين**.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أفادت شهادات لأشخاص مختلفين أنهم قد أُجبروا على القول بأنهم إسرائيليون عندما أوقفهم الجنود، وإذا ما رفضوا واستمروا في القول بأنهم ليسوا كذلك، فسوف يتعرضون للضرب المُبرح.

ومع ذلك، وخلال الفترة السابقة، لم يُسمح لأي فلسطيني بدخول البلدة القديمة ما لم يكن عنوانه مسجلا هناك، مما أدّى إلى تحويل البلدة إلى مدينة أشباح، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على أكثر من 2,000 مُنشأة تجارية، مما يُعرقل استمرار عجلة الاقتصاد في الدوران.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إغلاق كامل للمسجد الأقصى، حيث لا يُسمح إلا للفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن الـ 70 عامًا بالوصول إليه، إضافة إلى بعض السكان الذين يسكنون البلدة القديمة وبالجوار من المسجد الأقصى.

الإجراءات العقابية

اعتاد المجتمع الفلسطيني وخلال عقود من الاحتلال على إجراءات عقابية تنال أفراد الأسرة وعائلات منفّذي العمليّات أو عائلات أشخاص اشتبه أنهم سيقومون بتنفيذ عملية، حيث تقوم سلطات الاحتلال بإصدار قرار هدم في حق منزل الأسرة كإجراء عقابي. لكن بُعيد الحرب مباشرة، ظهر نمط جديد من الإجراءات العقابية تنال الجيران.

فقد استيقظ سكّان بناية سكنية في بيت حنينا على إخطارات من بلدية القدس تبلغهم بأن المبنى قد بُنِيَ دون الحصول على الأذونات الخاصة من بلدية القدس؛ والتي تعتبر خطوة أولى في إجراءات هدم المنازل، والتي ترتقي بالعقاب الجماعي إلى مستوى جديد، مع العِلم بأن المبنى المعني قد تم بناؤه عام 1997، ويضم تسع شقق سكنية، تسكن في إحداها عائلة لأحد الأشخاص الذين حاول إطلاق النار على شرطي إسرائيلي في القدس، بالمقابل، لا يمتُّ مالكو بقية الشقق في نفس البناية بأية صِلة قرابة مع عائلة هذا الشاب، حيث اقتحمت قوات الأمن الإسرائيلية المبنى برفقة مفتشي البلدية، وسلمت رسائل إخطار فردية لكل شقة بأن المبنى

تم تشييده دون ترخيص، وسيتم هدمه. وبُعيد ذلك، توجّهت طواقم البلدية وقوات الأمن إلى مبنى ثانٍ في بيت حنينا، حيث يستأجر أخو الشاب الذي نفّذ الهجوم المذكور أعلاه في شقة في الطابق الأرضي وتسليم مالك البناية إخطارا مماثلاً.

ومن الحالات الأخرى المثيرة للاهتمام أنه قد تمّ تسليم إخطار هدم لمبنى في جبل المكبر تسكن فيه العائلة الممتدة لصانع محتوى فلسطيني. حيث تنبّه أحد أفراد العائلة إلى أمر الإخطار معلقاً على باب البناية، فتوجّه للتحقق من أسباب هذا الأمر غير المتوقع للبلدية، وإبلاغهم أن المبنى قد تمّ إنشاؤه منذ عام 2005، ولم تُسلّمهم البلدية أي إشعار أو إخطار. فأبلغه المفتّش المسؤول في البلدية أنه ليس المقصود من هذا الإخطار، وأن شقيقه (صانع المُحتوى) هو المقصود ومن المفترض أنه يحضر إلى البلدية؛ فهذا الشقيق من الناشطين في منصات التواصل الاجتماعي التي تُدوّن الأخبار، مما يؤكّد أن المحتوى الذي كان ينشره هو السبب وراء الإشعار بالهدم.

الخُلاصة

في الختام، يتميز الوضع الحالي في القدس بسلسلة من الإجراءات العقابية الشديدة التي تنفّذها سلطات الاحتلال ردًا على التصعيد الذي جرى في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في غلاف غزّة. وقد شهدت آثار الحرب على غزة تكثيفًا كبيرًا للإجراءات القهرية في القدس، مما يؤدي إلى بيئة قهرية طاردة للفلسطينيين المقدسيين. لذلك يرى مركز القدس أن الواقع الراهن في المدينة يتطلب اهتماماً دولياً والتزاماً من الجهات الدولية بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الإجراءات العقابية الجماعية في مدينة القدس المحتلة.

مثال آخر على الإجراءات العقابية في القدس: عندما داهمت قوات الأمن الإسرائيلية هذا المنزل لاعتقال أحد سكانه، فرضت غرامة قدرها 500 شيكل على صاحب المبنى، لاعتبار شجرة الياسمين عائقاً للمشاة على الرصيف.

مركز القدس لحقوق الإنسان
12 شارع ابن بطوطة
القدس